أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على دلالة معلومات القوائم المالية في البنوك التجارية الأردنية

د. محمد ناصر حمدان
أستاذ مشارك

فاطمة غالب الخوالدة
باحثة

قسم المحاسبة
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
جامعة آل البيت
المملكة الأردنية الهاشمية

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على دلالة معلومات القوائم المالية في البنوك التجارية الأردنية، وتحديد أثر التقارير المالية المبنية على القيمة العادلة التي تفصح عن البيانات المالية لمستخدميها، وأثر هذه البيانات على قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم اعتماد مصادر أولية، وتتمثل من خلال الكتب والتقارير المنشورة من البنوك، والمراجع والدراسات النظرية، والتجريبية، والأبحاث والدوريات، ومصادر ثانوية وذلك بإعداد وتطوير استبانة علمية محكمة، حيث تكون أفراد مجتمع الدراسة من معدي القوائم المالية. قام الباحثان بتحليل إحصائي لـ(113) استبانة، تشكل ما نسبته (30%) من إعداد الاستبانات الإجمالي الموزعة. أظهرت نتائج الدراسة أن هناك أثر لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على دلالة معلومات القوائم المالية في البنوك التجارية الأردنية، حيث توصلت الدراسة إلى إن التقارير المالية المنشورة بالقيمة العادلة تفيد في إعطاء معلومات محاسبية على درجة عالية من المصداقية والموثوقية، وتساعد في اكتشاف الأخطاء المالية، وبناءً عليه تم الخروج ببعض التوصيات ومنها ضرورة الاهتمام وتطوير بمحاسبة القيمة العادلة ودعمها من الجهات المختصة والعمل على ترسيخها والترشيد بمزايا وإيجابيات القيمة العادلة، والعمل على النشرات التوعوية والمحاضرات والندوات.

الكلمات المفتاحية: *محاسبة القيمة العادلة، القوائم المالية، البنوك التجارية.*

المقدمة

نتيجة للنمو السريع والمتزايد في الأسواق التجارية وتبادل المصالح بين الأطراف ذات العلاقة، إضافة إلى ظهور البنوك التجارية وانتشارها بشكل كبير، ولأن التكلفة التاريخية أصبحت تواجه انتقادات شديدة، أدى ذلك للتحول لتطبيق محاسبة القيمة العادلة التي برزت من خلال كل من مجلس معايير المحاسبة المالية (Financial Accounting Standard Board (FASB)، ومجلس معايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standard Board (IASB، التي جاءت كبديل أفضل لتلافي أوجه القصور التي يعاني منها مبدأ التكلفة التاريخية، حيث تراعي تطبيق محاسبة القيمة العادلة التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية لوحدة النقد بعكس التكلفة التاريخية التي تهمل ذلك، ولأنها أدق وأقرب إلى الواقع الفعلي ولما لها من أهمية كبيرة في التأثير على نتائج الأعمال في البنوك التجارية (Ehalaiye et al., 2020).

وفي استقصاء لموقف الهيئات والمنظمات المحاسبية من أجل الكشف عن رأيها للقيمة العادلة لطريقة تحديد مدى وملاءمتها لتقييم الأصل، وبعد تقديم الأدلة التي أثبتت قصور التكلفة التاريخية فقد ظهر الاتجاه إلى ما يسمى القيمة العادلة (Tang, 2019) وفي أواخر سبعينيات القرن الـ20 اتجهت المجاميع المهنية وعلى رأسها معايير المحاسبة الدولية (IASB) إلى المطالبة بالتحول في القياس المحاسبي من التكلفة التاريخية إلى القيمة العادلة، باعتبارها أفضل أداة قياس لمكونات

* تم استلام البحث في ديسمبر 2020، وقبل للنشر في يناير 2021، وتم النشر في يونيو 2021.
© المنظمة العربية للتنمية الإدارية - جامعة الدول العربية، 2021، ص ص 303- 322، (معرف الوثائق الرقمي): DOI: 10.21608/aja.2021.57542.1029

البيانات المالية، ولذلك فقد تطورت أسس القياس المحاسبي وأساليب العرض والإفصاح (Hassan & Marston, 2019)، الأمر الذي زاد من الاهتمام بمحاسبة القيمة العادلة إلى حد كبير مما أكسبها أهمية في مساعدة البنوك التجارية لتقييم ممتلكاتها وتزويدهم بالمعلومات التي تخص أنشطتهم (Ryan, 2008)، وعلى ضوء ما تقدم جاءت هذه الدراسة لمعرفة أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على دلالة معلومات القوائم المالية لمعرفة وقياس أداء البنوك التجارية وذلك من خلال الإفصاح عن البيانات المالية المنشورة في التقارير المالية وأثرها على قائمتي الدخل والمركز المالي.

الإطار النظري والدراسات السابقة

محاسبة القيمة العادلة

عرفت القيمة العادلة بأنها الاعتراف والقياس وهو المبلغ الذي يمكن أن تتم مبادلة الأصل به أو سداد الالتزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تبادل تجاري بحتي أو في إطار متوازن أو في ظل ظروف طبيعية أو بين طرفين مستقلين حيث تتم الصفقة في إطار متوازن (IFRS 13. , 2013). وتعرف الصفقة المتوازنة في هذا الإطار بأنها صفقة تتم بين أطراف غير ذوي علاقة أو تبعية وتتم بين مشتري راغب وبائع راغب وكلاهما يعمل للحصول على أكبر منفعة لنفسه (Khazali, 2014). وعرفت القيمة العادلة أيضًا من قبل (FASB) بالقيمة التي يمكن بها تبادل الأداة المالية في المعاملات الجارية بين الأطراف الراغبة وذلك على نحو مختلف عن حالة البيع الجبري أو التصفية، وأيضًا السعر الذي يتسلمه البائع عند بيع أحد الأصول أو يدفعه عند تحويله لأحد الالتزامات في عملية منتظمة بين شركاء السوق في تاريخ القياس (Camfferman & Zeff, 2015). وعرفت القيمة العادلة أيضًا بسعر الخروج؛ وهو السعر الذي يكون أما مستلمًا للبيع أو مدفوع لتحويل صفقة منتظمة بين شركاء السوق في تاريخ القياس، وعرفت القيمة العادلة أيضًا "المبلغ الذي يمكن مقابلة مبادلة أصل ما أو تسوية التزام ما بين أطراف مطلعة وراغبة في معاملة على أساس تجاري" (IFRS, 2015). ويرى (النجار، 2013) من خلال الدراسة التي توصل إليها أن مفهوم القيمة العادلة؛ هو أن هناك طرفين مستقلين تتم بينهما صفقة التبادل للأصل وكل منهما يسعى للحصول على أحسن الشروط، وأن تكون الأطراف راضية في عقد الصفقة، وأن تكون الظروف مقبولة وطبيعية، ويستخلص (القضاة، 2014) بدراسته التي توصل إليها بأن تعريف القيمة العادلة هي عبارة عن «قيمة الأدوات المالية التي يمكن بيعها وشراءها في وقت معين وبمبلغ محدد».

مزايا تطبيق محاسبة القيمة العادلة

إن مستخدمي البيانات المالية يحتاجون لمعلومات ملاءمة وموثوقة وقابلة للمقارنة لتقييم المركز المالي للبنوك ونتيجة أعمالها لتكون هذه المعلومات مفيدة لهم لاتخاذ القرار الاقتصادي؛ حيث يرى كل من (Magnan et al., 2015)، (Jaggi et al., 2010) إن الأسواق المالية هي أفضل سوق نشط للقيمة العادلة، لأنه يظهر بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب إلى الواقع في تاريخ إعداد الميزانية للبنوك، ويعترف بالدخل للحفاظ على حقوق المساهمين في البنوك التجارية. هذا وقد أتفق كل من (Beaver & Venkatachalam, 2003) و(Skoda & Bilka, 2012) إن القيم العادلة تعتمد على المعلومات في التسعير على أساس ظروف البنوك التجارية الحالية وتقديرها بموثوقية باستخدام تقنيات تدمج مبادئ تقدير رأس المال مع المعلومات حول ظروف البنك الجارية مما يكسبها الشفافية في التعامل، وتساعد في كشف المعلومات التي تهم المستثمر، ويؤكد (Griffin, 2014) مقربًا برأيه (Skoda & Bilka, 2012) إن تطبيق القيمة العادلة والإفصاح يحقق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والشفافية لأنه يعكس الظروف الاقتصادية معززًا القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية، ويتفق معهم (Chen et al., 2013) برأيه بأن القيمة العادلة تزود مستخدمي البيانات المالية بالمعلومات ذات الشفافية والمفيدة لهم والتي تساعدهم في اتخاذ القرارات المفيدة والسليمة، ويشاركهم في الرأي (Ball et al., 2015) بدراسته التي توصل أليها أن التقارير المالية المعدة بالقيمة العادلة تزود مستخدميها بمعلومات ذات موثوقية وشفافية عالية وأكدت بعض الدراسات منها(صالح، 2009)، (Altawalbeh, 2020) مؤيده ومعارضه بجزءً من رأيهم بأن البيانات المالية المبنية بالقيمة العادلة أكثر ملاءمة لمستخدميها مقارنة مع التكلفة التاريخية إلا أنها في الوقت نفسه أقل موثوقية من المعلومات المبنية بالتكلفة التاريخية، كما ويؤكد (جمعة وآدم،2013) بأن المعلومات المستخرجة على أساس القيمة العادلة ليست على درجة عالية من الجودة، هذا ويرى (He et al., 2018) أن القيمة العادلة تفيد

مستخدميها لاتخاذ القرارات المالية كما تفيد في حالات التنبؤ. واتفق كل من (Ball et al., 2015) و(DeFond et al., 2020) أن المعلومات التي تقدم بالقيمة العادلة تساعد في إجراء المقارنات بين البنوك التجارية المتشابهة، فهي تزود البنوك بنتائج المقارنة والاطلاع على الأداء المالي لها. هذا وقد أتفق كل من (Magnan et al., 2015)، (Altawalbeh, 2020)، (Elsiefy & ElGammal, 2017) إن إعداد البيانات المالية بالقيمة العادلة تحقق فائدة كبيرة للمستثمرين ومستخدمي المعلومات المالية، فهي تساعدهم في اتخاذ قراراتهم بالشكل السليم بناءً على المعلومات التي تقدم لهم والتي تعكس نتيجة الأعمال والمركز المالي للبنوك التجارية، ويوصي (جعارة، 2012) من خلال دراسته إلى إن هناك حاجة إلى تطوير أساليب محاسبية حديثة وبديلة لتتيح للبنوك من التقدم لتتوصل إلى نتائج أفضل في العمليات المحاسبية.

دلالة المعلومات المحاسبية ودورها في الإفصاح والقياس والاعتراف المحاسبي

تزايدت في الآونةالأخيرة أهمية الحرص على ضرورة توفير معلومات مناسبة في القوائم المالية المنشورة والإيضاحات المرفقة والمكملة لها، لخدمة أصحاب المصالح والأطراف المستفيدة من هذه المعلومات وبالقدر الذي يساعدهم في اتخاذ قراراتهم، وتظهر هذه المعلومات أما بالقوائم المالية أو بالإيضاحات المرفقة معها، (Herrmann et al., 2019) وأن تحديد أهداف التقارير المالية هو نقطة البداية لتطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين والمستخدمين لهذه المعلومات (Elsiefy & ElGammal, 2017).

وقد تطرقت (IFRS, 2015) لخصائص المعلومات المحاسبية بأنها يجب أن تتميز بالملاءمة والموثوقية وقابليتها للفهم وللمقارنة والتوقيت الملائم. كما وعرف (Doorgakunt, 2019) الإفصاح المحاسبي بأنه عملية ومنهج توفير المعلومات وجعل القرارات المتصلة بالسياسة المتبعة من قبل البنك معروفة ومعلومة من خلال النشر في الوقت المناسب. إما القياس المحاسبي فيُعرفه (Gassen & Schwedler, 2010) بأنه قياس الموارد التي تكون في حيازة البنك، وقياس التغيرات التي تطرأ على هذه الموارد بتحديد الفترات الزمنية التي تغيرت فيها، ويتم قياسها بوحدة النقد لكي تعكس الحقوق أو الالتزامات التي تنصب في صالح الملاك، كما ويُعرف (السرطاوي وآخرون، 2019) القياس المحاسبي بأنه عملية مقابلة يتم من خلالها قرن خاصية معينة هي خاصية التعدد النقدي، بشيء معين هو حدث اقتصادي يتمثل فيها بعنصر معين في مجال معين، باستخدام مقياس معين وهو وحدة النقد، واكد (IFRS 13., 2013) بأنه يجب الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة من ربح أو خسارة، وجميع التغيرات التي تطرأ على بنود الأصول والالتزامات مبينة كل سبب قد طرأ عليها مع أهمية كل بند من الناحية المالية، كما وبين المعيار، بأنه يتم قياس الأصول المالية والالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

الدراسات السابقة:

يتناول هذا المحور عرضًا للدراسات السابقة، ثم ترتيبها تنازليًا، وعلى النحو التالي:

دراسة (DeFond, et al., 2020) بعنوان: "The Effect of Fair Value Accounting on the Performance Evaluation Role of Earnings". هدفت هذه الدراسة لقياس تأثير محاسبة القيمة العادلة في الارتباط ما بين صافي الدخل والأجر النقدي بناءً إلى اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في جميع أنحاء العالم لعام 2005. توصلت الدراسة إلى أنه في حين ترتبط مخصصات القيمة غير العادلة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بزيادة في هذا الارتباط، فإن مخصصات القيمة العادلة مرتبطة بانخفاض في هذا الارتباط. تعتبر هذه الدراسة دليل إلى أن فائدة محاسبة القيمة العادلة لها دور مباشر في انخفاض الارتباط ما بين صافي الدخل والأجر النقدي في ظل الافتراضات التي قامت على أساسها الدراسة، بالإضافة إلى لك وجدت الدراسة أن محاسبة القيمة العادلة قد تقلل فائدة الأرباح.

دراسة (Altawalbeh, 2020) بعنوان: "The Impact of Fair Value Accounting on Information Asymmetry: Evidence from Jordanian Banking Sector". هدفت هذه الدراسة إلى قياس تأثير محاسبة القيمة العادلة المقاسة بالدخل الشامل الأخر على عدم تناسق المعلومات الذي تم قياسه من خلال انتشار العرض والطلب في القطاع المصرفي الأردني بين عامي 2010 و2017.

تكونت عينة الدراسة من ثلاثة عشر بنكًا تجاريًا مدرجًا في بورصة عمان، تم استخدام التحليلات لاختبار فرضية الدراسة، وتم جمع بيانات الدراسة من خلال البيانات المالية السنوية والتقارير المفصح عنها في بورصة عمان. أظهرت النتائج أن القيمة العادلة لها قيمة سلبية وهامة التأثير على عدم تناسق المعلومات في البنوك التجارية الأردنية، مما يشير إلى محاسبة القيمة العادلة يزود أصحاب المصلحة ببيانات دقيقة ومناسبة ويعكس القيمة المعلوماتية لأرقام القيمة العادلة للمستثمرين.

دراسة (السرطاوي وآخرون، 2019) بعنوان: "التحديات التي تواجه مدققي الحسابات في فلسطين عند القياس بالقيمة العادلة: دراسة ميدانية للضفة الغربية". هدفت هذه الدراسة إلى معرفة التحديات التي تواجه مدققي الحسابات عند استخدام القيمة العادلة من ثلاثة محاور، وهي: تحديد أكثر التحديات تأثيرًا للتركيز عليها. الكشف عن مخاطرها. والمحور الثالث فهو إثارة مناقشة موثوقية أدلة التدقيق المتعلقة بالقيمة العادلة. توصلت الدارسة إلى أن التحدي الأبرز الذي يواجه مدققي الحسابات في تدقيق تقديرات القيمة العادلة، هو النقص في الاطلاع على آخر تحديثات معايير التدقيق الدولية. كما بينت الدارسة أن تأثير مخاطر التدقيق بتقديرات القيمة العادلة يزداد بنسب عالية في حال غياب وجود أسواق نشطة، واختلاق معايير قياس القيمة العادلة، بالإضافة لذلك افتقار أدلة التدقيق لخاصية الموثوقية.

دراسة (الطويل، 2018) بعنوان: "آراء مستخدمي القوائم المالية عن مدى تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS13) في البنوك التجارية العاملة في فلسطين". هدفت هذه الدارسة قياس آراء مستخدمي القوائم المالية عن مدى تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS13) في البنوك التجارية العاملة في فلسطين. توصلت الدراسة إلى انه يمكن تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البنوك التجارية في فلسطين، كما أن العاملين في تلك البنوك لديهم الوعي الكافي لأهمية القيمة العادلة والإضافة إلى إنها البديل الأنسب من التقدير بطريقة التكلفة التاريخية للقياس.

دراسة القضاة (2014) بعنوان: "محاسبة القيمة العادلة بين البراءة والاتهام في الأزمة المالية العالمية". هدفت هذه الدراسة إلى الاطلاع على أسباب الأزمة المالية العالمية، والاطلاع على الإجراءات التي اتخذتها كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الأمريكية بهذا الشأن، وقد استخدم المنهج الوصفي للأخذ بآراء الخبراء حول الأزمة من منطلق علمي، وقد بينت نتائج الدراسة أن الأزمة المالية لها تأثير كبير على جميع القطاعات الاقتصادية وذلك من منطلق تأثرها بالمصارف التي تعد وسيطاً لجميع القطاعات، هذا وقد بينت الدراسة بأنه كان عناك اختلاف بين الاقتصاديين لعدم مقدرتهم على تحديد الأسباب الرئيسة لهذه الأزمة، وأوصت الدراسة بضرورة الاستمرار في مراقبة الأسواق المالية وأهمية التزامها بمعايير المحاسبة الدولية، واسترشادها بالدليل الخاص باستخدام محاسبة القيمة العادلة في الأسواق غير النشطة.

دراسة (Christensen & Nikolae, 2013) بعنوان: "Does Fair Value Accounting for Non- Financial Assets Pass the Market Test". هدفت هذه الدراسة إلى الاختيار بين محاسبة القيمة العادلة ومبدأ التكلفة التاريخية وتوضيح ظروف تطبيق محاسبة القيمة العادلة كبديل للتكلفة التاريخية، أجريت الدراسة على الأسواق الأمريكية لاختبار القيمة العادلة بدلاً من التكلفة التاريخية في تلك الأسواق، وشملت عينة الدراسة المحاسبين ومدققي البيانات، وخرجت الدراسة بعدة نتائج وتوصيات منها، إن تطبيق القيمة العادلة على الأصول غير المالية مثل المباني والمعدات تكون أقل كفاءة لمتخذي القرارات إذا ما قورنت بالتكلفة التاريخية، وان معايير الإبلاغ المالي (IFRS) قدمت ميزة لم تقدمها المعايير التي سبقتها حيث أتاحت للشركات مجال للاختيار بين القيمة العادلة والتكلفة التاريخية بالنسبة للأصول غير المالية، مع الالتزام بالثبات والإفصاح عن الأسس المحاسبية المستخدمة، وأنه من غير المحتمل أن تصبح طريقة التخمين أو التثمين العشوائي للأصول غير المالية صحيحة ومن الصعب تحويلها إلى نقد.

دراسة (النجار،2013) بعنوان: "أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية: دراسة تطبيقية من وجهة نظر مدققي الحسابات والمديرين الماليين". هدفت هذه الدراسة إلى بيان وتحديد مدى وجود مشكلات ومعوقات تواجه تطبيق محاسبة القيمة العادلة لدى الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، وقد طبقت هذه الدراسة على عينة من مدققي الحسابات الخارجيين، والمديرين الماليين للشركات المساهمة العامة، وبينت نتائج الدراسة إن تطبيق محاسبة القيمة العادلة من قبل الشركات

المساهمة العامة الفلسطينية يزيد من درجة موثوقية وملاءمة المعلومات الواردة في قوائمها المالية، وإن تطبيق محاسبة القيمة العادلة من قبل الشركات المساهمة العامة يواجه العديد من المعوقات والمشكلات منها عدم توافر أسواق نشطه ملاءمة لقياس القيمة العادلة لكثير من الأصول في فلسطين.

دراسة (Chea, 2011) بعنوان: Fair Value Accounting: Its Impacts on Financial Reporting and How It Can Be Enhanced to Provide More Clarity and Reliability of Information for Users of Financial Statements وهدفت هذه الدراسة إلى بيان أهمية المعايير المحاسبية المالية وتأثيرها على محاسبة القيمة العادلة وعلى وجه الخصوص مراجعة القضايا التي الرئيسة في محاسبة القيمة العادلة وإعداد تقارير القيمة المالية العادلة، وطبقت هذه الدراسة في أسواق البورصة العالمية من مستخدمي هذه البيانات، وخرجت الدراسة بعدة نتائج إن البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة تعطي فوائد أكبر لمستخدميها، حيث تقودهم إلى نتائج سليمة وعلى قدر عالي من الموثوقية في إعداد التقارير المالية، كما إن هذه التقارير المالية تفيد في اتخاذ القرارات التي تهم أصحاب المصالح وذوي العلاقة بمستخدمي هذه التقارير، وخرجت الدراسة بعدة توصيات وهي بأنه قد تقود هذه التقارير المالية إلى الوقوع ببعض الأخطاء عند أساءت استخدام هذه لتقارير لتغطية عيوب البنوك، ومن هنا على المعايير المحاسبية المالية تكثيف الجهود من أجل مواجهة هذه الأحداث وكيفية التعامل معها ومعالجتها.

دراسة (بشايرة، 2010) بعنوان: "تطبيق مفاهيم المحاسبية للقيمة العادلة في البنوك التجارية الأردنية طبقًا لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية". هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على القيمة العادلة ومفاهيمها وكيفية قياسها والمحاسبة على أساسها والإفصاح عنها، وطبقت هذه الدراسة على البنوك التجارية الأردنية، وتم أعداد استبانة وزعت على المحاسبين والمدراء الماليون، وبناءً على ذلك خرجت هذه الدارسة بعدة نتائج منها؛ إن المصارف الأردنية تطبق المفاهيم المحاسبة المتعلقة بالقيمة العادلة من حيث القياس طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) والذي يتكلم عن الاعتراف والقياس. هذا المعيار يسهل على مستخدمي البيانات المالية تقدير مبالغ وتوقيت ومدى التأكد من التدفقات النقدية الناتجة عن الأصول المالية، وفي حين لا تطبق مفاهيم القيمة العادلة على قياس الالتزامات المالية بل تقاس بالتكلفة التاريخية، وإن المصارف الأردنية تفصح عن متطلبات الإفصاح التي يقتضيها معيار المحاسبة الدولي رقم (32) عن أثار القيمة العادلة في القياس والمحاسبة عن الحسابات التي تقاس بالقيمة العادلة، وبناءً عليه توصي الدراسة إن تتبني البنوك الأردنية سياسة لتدريب الموظفين على أسس المحاسبة عن القيمة العادلة، وتشجيعهم على تطبيق معايير المحاسبة الدولية، وأن تقوم البنوك التجارية الأردنية بتبني معايير المحاسبة الدولية.

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة، فإن ما تتميز به هذه الدراسة عن الدراسات السابقة تتمثل بالآتي:

معرفة أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على دلالة معلومات القوائم المالية في البنوك التجارية الأردنية، وذلك من خلال التقارير المالية التي تنشرها البنوك التجارية في نهاية كل فترة مالية، متفقا مع بذلك مع دراسة (DeFond et al., 2020). كما تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها تطرقت إلى أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على أقسام المحاسبة التي اقتصرت فقط على كل من المحاسب ورئيس قسم والمدير مالي ومدقق حسابات فقط، في البنوك الرئيسة، وجاءت متفقا مع دراسة بشايرة (2010) التي اقتصرت على المحاسب والمدير المالي، بربط مفاهيم المحاسبة بمعايير محاسبة القيمة العادلة. كما تأتي هذه الدراسة كمحاولة جادة للوقوف على أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على دلالة معلومات القوائم المالية في البنوك التجارية الأردنية، وذلك من خلال المعايير المحاسبية الدولية التي تناولتها الباحثة للوقوف على المعايير التي تخص القيمة العادلة، هذا بخلاف دراسة النجار (2013) التي ركزت على الشركات المساهمة العامة بهدف التأكد من موثوقية وملاءمة المعلومات المبنية على أساس القيمة العادلة، كما وركزت دراسة (الطويل، 2018) على قياس آراء مستخدمي القوائم المالية عن مدى تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS13) في البنوك التجارية العاملة في فلسطين. وأخيرًا، إن الدراسة الحالية هي مكملة لمسيرة البحث العلمي في مجال علم المحاسبة، فهي تركز على البنوك التجارية الأردنية تلك المصارف التي تشكل جزء مهم من الاقتصاد الوطني.

مشكلة الدراسة

تعتبر التكلفة التاريخية من النماذج الأساسية في آية دراسة لتقييم الأصول، بالرغم من أنها تحدد تكلفة ماضية للأصل إلا أنها لا تعبر عن القيمة الاقتصادية الحقيقية له إلا في بيئة اقتصادية لا يجرى عليها أي تغيير، وبطبيعة الحال فإن الظروف الاقتصادية متغيرة من حين إلى أخر، ووفقاً لهذا المبدأ فأنه لا يلاءم الظروف البيئية المتغيرة التي تتقلب فيها الأسعار بشكل مستمر (Hassan & Marston, 2019) مما أدى توجه واهتمام مستخدمي القوائم المالية للبنوك التجارية بمدى ملاءمة تمثيل تلك القوائم وعدالة التقارير المالية للمركز المالي للبنك، ومدى الاعتماد على هذه المعلومات المقدمة بالقيمة العادلة، وأكدت دراسات عديدة منها (جمعة وخنفر،2007) و(النجار،2013) و(Doorgakunt, 2019) أنه تكمن المشكلة الأساسية في تقديرات القيمة العادلة في مدى موثوقيتها إي مدى وجود أدلة إثبات بشكل يساعد في الاعتراف بها وقياسها وعرضها والإفصاح عنها في البيانات المالية، حيث يكتنف تقدير القيمة العادلة إلى إتباع أسس قياس مختلفة، بالإضافة إلى انه تتعدد طرق وأساليب تقدير القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية. ويرى (Giner et al., 2020) أنه من أهم سلبيات التكلفة الكبيرة التي ستقع على كاهل البنوك لتطبيق القيمة العادلة، حيث إن نظام البنك المحاسبي قد صمم للتعامل مع مدخلات النظام وفقا لتكلفة التاريخية، ولتمكينه من التعامل معها وفقا للقيمة العادلة يتحتم على إدارة البنك إعادة برمجة نظامها. ومن خلال الدراسة التي توصل إليها (الطويل، 2018) إنه يوجد ضعف نسبي في الكوادر البشرية المؤهلة لفهم وتطبيق المفاهيم الواردة في المعايير المحاسبية الدولية بشكل سليم. ومن هذا المنطلق فإن مشكلة الدراسة تتلخص بالإجابة عن السؤال الرئيس الآتي: ما أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على دلالة معلومات القوائم المالية في البنوك التجارية الأردنية؟.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق هدفها الرئيس وهو بيان أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على دلالة معلومات القوائم المالية في البنوك التجارية الأردنية. بالذي يتضمن تحقيق الأهداف الفرعية وهي:

- بيان أثر كل من (شفافية التقارير المالية المنشورة، القياس المحاسبي للبيانات المالية، الإفصاح المحاسبي عن البيانات المالية، نتائج قائمة الدخل وقائمة المركز المالي) المقدمة بالقيمة العادلة على دلالة معلومات القوائم المالية.
- قياس أثر الاختلافات في تقييم أفراد العينة باختلاف الخصائص الديموغرافية (المؤهل التعليمي، سنوات الخبرة، التخصص العلمي، الشهادات المهنية والشاغل الوظيفي) على دلالة معلومات القوائم المالية.
- الخروج ببعض التوصيات المهمة والهادفة ذات العلاقة بأثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على دلالة القوائم المالية.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة الحالية من أهمية استخدام محاسبة القيمة العادلة في التطبيق المحاسبي ومدى استفادة مجتمع البنوك التجارية والمتعاملين معها من مستثمرين ومدققين وعملاء من الأنشطة التي تمارسها البنوك، ومدى قدرة التقارير المالية المعدة على أساس القيمة العادلة في تزويد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات مالية مفيدة لاتخاذ القرارات المالية السليمة، وأسباب توجه معدي القوائم والتقارير المالية نحو تطبيق محاسبة القيمة العادلة، وأيضاً لمعرفة الأسباب التي أدت إلى توجه المعايير المحاسبية الدولية ومعايير المحاسبة المالية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة وتأثيرها على القوائم المالية. ومن هنا تتضح أهمية هذه الدراسة في توضيح أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على دلالة معلومات القوائم المالية في البنوك التجارية الأردنية.

مخطط الدراسة وفرضياتها

بناءً على أهداف الدراسة وعلى ضوء فرضياتها فإن مخطط الدراسة يوصف ويحدد متغيرات الدراسة كالآتي:

ويوضح الشكل رقم (1) عن العلاقة بين المتغير المستقل «محاسبة القيمة العادلة»، المتغير التابع «دلالة معلومات القوائم المالية» والمتغير المعدل «الخصائص الديموغرافية»

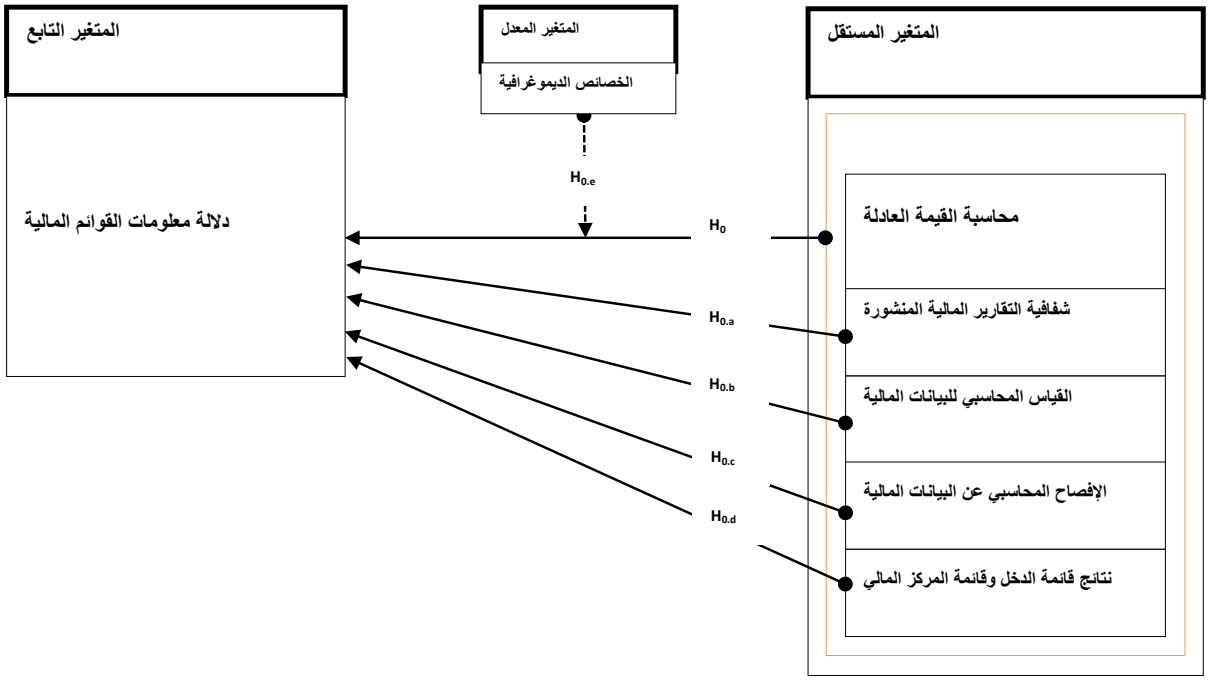

الشكل رقم (1) العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع والمتغير المعدل

- الفرضية الرئيسة: «لا يؤثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على دلالة معلومات القوائم المالية في البنوك التجارية الأردنية». ويمكن قياس هذه الفرضية من خلال الفرضيات الفرعية الخمسة الآتية:
- **الفرضية الفرعية الأولى:** لا تؤثر شفافية التقارير المالية المنشورة بالقيمة العادلة على دلالة معلومات القوائم المالية.
- **الفرضية الفرعية الثانية:** لا يؤثر القياس المحاسبي للبيانات المالية بالقيمة العادلة على دلالة معلومات القوائم المالية.
- **الفرضية الفرعية الثالثة:** لا يؤثر الإفصاح المحاسبي عن البيانات المالية بالقيمة العادلة على دلالة معلومات القوائم المالية.
- **الفرضية الفرعية الرابعة:** لا تؤثر نتائج قائمة الدخل وقائمة المركز المالي المقدمة بالقيمة العادلة على دلالة معلومات القوائم المالية.
- **الفرضية الفرعية الخامسة:** لا يؤثر اختلاف تقييم أفراد العينة باختلاف الخصائص الديموغرافية (المؤهل التعليمي، سنوات الخبرة، التخصص العلمي، الشهادات المهنية والشاغل الوظيفي) على دلالة معلومات القوائم المالية.

تصميم الدراسة

منهجية الدراسة

يمكن استعراض منهجية الدراسة من خلال ما هو آت:

1- أساليب جمع البيانات

تم الاعتماد في جمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة على مصدرين رئيسين هما: أولاً: البيانات الأولية: وتتمثل في الإطار النظري لهذه الدراسة، حيث تم الحصول عليها من خلال الدراسات السابقة ممثلة بالكتب العربية والأجنبية والتقارير المالية المنشورة والمعايير المحاسبية الدولية والدوريات ومواقع الإنترنت التي تتناول متغيرات الدراسة، والمقالات ذات العلاقة بموضوع الدراسة. ثانيًا البيانات الثانوية: من خلال توزيع الاستبيانات التي تتألف من جزأين، الأول خاص بالمعلومات الشخصية للمستجيب، والثاني يتعلق بموضوع الدراسة على البنوك التجارية الأردنية التي تغطي كافة أبعاد الدراسة حيث إنها تساعد في جمع البيانات لتحقيق أهداف الدراسة.

2- **مجتمع الدراسة وعينة الدراسة**

يتمثل مجتمع الدراسة في البنوك التجارية الأردنية عام 2019 البالغة (13) بنك (جمعية البنوك في الأردن، 2015) وتمثلت عينة الدراسة من معدي القوائم المالية وهم المحاسبين، ورؤساء الأقسام ومساعده، والمدراء الماليين ومساعديهم، ومدقق الحسابات ومساعديه) (جدول 2)، ويعود ذلك إلى إن هؤلاء الأفراد هم الأقدر بالإجابة على الفقرات التي تضمنتها استبانة الدراسة بموضوعية. تم إعداد وتطوير أداة الدارسة "الاستبانة" وتم التأكد من صدق ثباتها. بلغ عدد الاستبانات الموزعة (380) استبانة على أفراد مجتمع الدراسة، تم استرجاع (124) استبانة حيث تشكل ما نسبته (33%) من إجمالي عدد الاستبانات الموزعة، وبعد تدقيق الاستبانات الموزعة تم استبعاد (11) استبانة لعدم صلاحيتها للتحليل بسبب نقص المعلومات الواردة فيها، وبالتالي تم تحليل إحصائي (113) استبانة فقط، تشكل ما نسبته (30%) من الاستبانات الموزعة.

3- **اختبار صدق أداة الدراسة**

لغرض اختبار صدق أداة الدراسة (الاستبانة) تم تحكيم الاستبانة وعرضها على مجموعة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، حيث قاموا بمراجعة الاستبانة، وإبداء ملاحظاتهم عليها قبل صياغتها النهائية، للتأكد من مدى وملاءمتها لقياس أهداف الدراسة، وتم دراسة هذه الملاحظات التي أخذت بعين الاعتبار لإخراج الاستبانة بصورتها النهائية. كما اعتمدت الدراسة على عدد من الأساليب الإحصائية في تحليل بيانات الدراسة وذلك من استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package For the Social Scienses (SPSS, 26)، وتم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي، ومن خلال استخراج التكرارات، والنسب المئوية لمعرفة خصائص مجتمع الدراسة، واستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعرفة درجة استجابة أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة، استخدام اختبار (T) لعينة واحدة.

جدول رقم (1)
معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا للمجالات للأداة ككل

المجال	الاتساق الداخلي
دلالة معلومات القوائم المالية	0.73
شفافية التقارير المالية المنشورة	0.72
القياس المحاسبي للبيانات المالية	0.76
الإفصاح المحاسبي عن البيانات المالية	0.77
نتائج قائمة الدخل وقائمة المركز المالي	0.86
الدرجة الكلية (المتغير المستقل)	0.88
دلالة معلومات القوائم المالية في البنوك التجارية الأردنية (المتغير التابع)	0.89

للتأكد من ثبات أداة الدراسة قد تم احتساب معامل الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا) حيث إن الدرجة الكلية (المتغير المستقل) تبلغ (0.88) والدرجة الكلية (المتغير التابع) تبلغ (0.89) والجدول (1) يبين المعاملات لمجالات الدراسة، وقد اعتبرت هذه النسب مناسبة وملاءمة لغايات هذه الدراسة (Sekaran & Bougie, 2016).

وصف الخصائص الديموغرافية لإفراد العينة:

فيما يلي وصف لخصائص الجزء الأول من عينة الدراسة، والجدول رقم (2) يبين التكرارات والنسب المئوية حسب المتغيرات الشخصية والوظيفية للمبحوثين.

يبين الجدول رقم (2) النتائج الآتية:

- بأنه بلغت أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد العينة لمتغير المؤهل العلمي (38.1%) للمؤهل العلمي (دراسات عليا)، بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (27.4%) للمؤهل العلمي (بكالوريوس)، ويُلاحظ أن معظم أفراد العينة من حملة درجة الدراسات العليا أي أن غالبية أفراد العينة لديهم القدرة على تفهم أسئلة الاستبانة والإجابة عنها، وأيضًا يدل المستوى العلمي العالي على مؤشر إيجابي على قدرت وكفاءة المبحوثين.
- كما بلغت أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد العينة تبعًا لمتغير سنوات الخبرة في مجال العمل (35.4%) لفترة الخبرة (من 5 إلى أقل من 10 سنوات)، بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (12.4%) لفترة الخبرة (أقل من 5 سنوات)، ويلاحظ أن معظم أفراد العينة في الأقسام من محاسبين ومدراء ماليين ومدققي حسابات يتحملون مسئوليات كبيرة تتطلب خبرات عملية طويلة في العمل، وبالتالي فأن إجاباتهم على استبانة الدراسة تعكس سنوات الخبرة.
- بلغت أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد العينة تبعًا لمتغير التخصص العلمي (43.4%) للتخصص (المحاسبة)،

بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (23.0%) للتخصص (علوم مالية ومصرفية)، مما يلاحظ أن معظم عينة الدراسة تخصصهم العلمي محاسبة، وبهذا فإن الذين أجابوا عن أسئلة الاستبانة ذات صلة بموضوع الدراسة.

- بلغت أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد العينة لمتغير الشهادات المهنية (36.3%) من حملة شهادة (JCPA) المحاسب القانوني المعتمد، بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (18.6%) من حملة شهادة (JCMA) المحاسب الإداري الأردني المعتمد، ولاحظ أن غالبية أفراد العينة يتميزوا بحملة شهادة المحاسب القانوني المتعارف عليها عالمياً مما يدل على أن الذين أجابوا عن أسئلة الاستبانة على درجة عالية من الدقة والمصداقية مما يثري هذه الدراسة بكل ما هو جديد.
- كما وبلغت أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد العينة تبعاً لمتغير الشاغل الوظيفي (66.3%) لوظيفة (المحاسب)، بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (7.0%) للوظيفة (المدير المالي)، ما يؤكد أن الذين شملتهم الدراسة هم من يعمل بالمجال المحاسبي ولديهم القدرة القوية والكفاءة العالية في الإجابة عن أسئلة الاستبانة بدقة وموضوعية عالية.

تحليل بيانات الدراسة

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة وترتيبها تنازليًا.

1- المتغير التابع

دلالة معلومات القوائم المالية في البنوك التجارية الأردنية

جدول رقم (2)
التكرارات والنسب المئوية لعينة الدراسة حسب المتغيرات الشخصية والوظيفية

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة
المؤهل التعليمي	دبلوم متوسط	39	34.5
	بكالوريوس	31	27.4
	دراسات عليا	43	38.1
	المجموع	113	100
سنوات الخبرة	اقل من 5 سنوات	14	%12.4
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	40	35.4
	من10 إلى أقل من 15 سنة	27	23.9
	أكثر من 15 سنة	32	28.3
	المجموع	113	%100
التخصص العلمي	محاسبة	49	43.4
	علوم مالية ومصرفية	26	23.0
	إدارة أعمال	38	33.6
	أخرى	0	0
	المجموع	113	%100
الشهادات المهنية	JCPA	41	36.3
	CMA	26	23.0
	JCMA	21	18.6
	دون شهادات	25	22.1
	المجموع	113	%100
الشاغل الوظيفي	محاسب	75	66.3
	رئيس قسم ومساعد	9	7.9
	مدير مالي ومساعد	8	7.0
	مدقق حسابات ومساعد	21	18.8
	المجموع	**113**	**%100**

جدول رقم (3)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بدلالة معلومات القوائم المالية مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير
1	2	توفر البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات محاسبية لها فائدة كبيرة في اتخاذ 8ات الاستثمارية.	4.32	.698	مرتفعة
2	3	البيانات المبنية على أساس القيمة العادلة يمكن التحقق من تمثيلها للواقع من قبل الإدارة أو من الأطراف ذوي العلاقة.	4.13	.891	مرتفعة
3	7	البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة تعطي دليل كافي عن نتيجة أعمال البنك.	4.12	.863	مرتفعة
4	4	توفر البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات بعيدة عن التقدير الشخصي.	4.11	.806	مرتفعة
5	8	يراعي البنك التجاري المعايير المحاسبية الدولية لتطبيق القيمة العادلة.	4.05	1.016	مرتفعة
6	1	يوفر قياس الأصول المالية بالقيمة العادلة معلومات على درجة عالية من المصداقية.	4.04	1.260	مرتفعة
6	9	هناك حاجة للحصول على بيانات وقرائن كافية تدعم عملية القياس بالقيمة العادلة.	4.04	1.038	مرتفعة
8	10	يوفر قياس الالتزامات المالية بالقيمة العادلة معلومات على درجة عالية من المصداقية.	3.94	1.212	مرتفعة
9	5	توفر البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة يزيد لها قيمة استردادية.	3.89	1.055	مرتفعة
9	6	تراعي إجراءات تطبيق محاسبة القيمة العادلة التغيرات التي تطرأ على بنود القوائم المالية.	3.89	.976	مرتفعة
		دلالة معلومات القوائم المالية ككل	4.05	.544	مرتفعة

يبين جدول (3) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (3.89-4.32) حيث جاءت الفقرة (2) والتي تنص على "توفر البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات محاسبية لها فائدة كبيرة في اتخاذ القرارات الاستثمارية" بأعلى متوسط حسابي بلغ (4.32)، بينما جاءت الفقرة (6) ونصها "تراعي إجراءات تطبيق محاسبة القيمة العادلة التغيرات التي تطرأ على بنود القوائم المالية" بأدنى متوسط حسابي بلغ (3.89)، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (4.05)، وأن الانحرافات المعيارية قد تراوحت ما بين (.698-1.260) حيث جاءت فقرة (1) "يوفر قياس الأصول المالية بالقيمة العادلة معلومات على درجة عالية من المصداقية" بأعلى انحراف معياري بلغ (1.260)، بينما جاءت الفقرة (2) "توفر البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات محاسبية لها فائدة كبيرة في اتخاذ القرارات الاستثمارية" بأدنى انحراف معياري بلغ (.698)، وبلغ الانحراف المعياري للمجال ككل (.544).

2- **فقرات المتغيرات المستقلة:**

أولًا: تأثير شفافية التقارير المالية المنشورة على دلالة معلومات القوائم المالية في البنوك التجارية الأردنية

جدول رقم (4)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بتأثير شفافية التقارير المالية المنشورة على دلالة معلومات القوائم المالية مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير
1	5	تساعد البيانات المالية المنشورة في التقارير المالية على أساس القيمة العادلة المستثمرين في اتخاذ قرارات الائتمان.	4.50	.781	مرتفعة
2	3	إن تقييم الأصول بالقيمة العادلة يتناسب مع كافة متطلبات مستخدمي التقارير المالية.	4.04	.880	مرتفعة
3	4	يساعد الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة على جعل البيانات المالية المنشورة قابلة للمقارنة.	4.02	.945	مرتفعة
4	2	البيانات المبنية على أساس القيمة العادلة التي تتوفر في التقارير المالية المنشورة تتميز بالشفافية.	3.86	.865	مرتفعة
5	1	تساعد البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة على نشر التقارير المالية في توقيت مناسب.	3.85	1.297	مرتفعة
		شفافية التقارير المالية المنشورة ككل	4.05	.601	مرتفعة

يبين جدول (4) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (3.85-4.50) حيث جاءت الفقرة (5) والتي تنص على "تساعد البيانات المالية المنشورة في التقارير المالية على أساس القيمة العادلة المستثمرين في اتخاذ قرارات الائتمان" بأعلى متوسط حسابي بلغ (4.50)، بينما جاءت الفقرة (1) ونصها "تساعد البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة على نشر التقارير المالية في التوقيت المناسب" بأدنى متوسط حسابي بلغ (3.85)، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (4.05)، وأن الانحرافات المعيارية قد تراوحت بين (.781-1.297) حيث جاءت الفقرة (1) "تساعد البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة على نشر التقارير المالية في التوقيت المناسب" بأعلى انحراف معياري بلغ (1.297)، بينما جاءت الفقرة (5) والتي تنص على "تساعد البيانات المالية المنشورة في التقارير المالية على أساس القيمة العادلة المستثمرين في اتخاذ قرارات الائتمان" بأدنى انحراف معياري بلغ (.781)، وبلغ الانحراف المعياري للمجال ككل (.601).

ثانيًا - تأثير القياس المحاسبي للبيانات المالية على دلالة معلومات القوائم المالية في البنوك التجارية الأردنية

جدول رقم (5)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بتأثير القياس المحاسبي للبيانات المالية على دلالة معلومات القوائم المالية مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير
1	5	إن بيئة العمل في البنك التجاري الأردني مهيأة لتطبيق محاسبة القيمة العادلة مما يتيح وصول المعلومات إلى مستخدميها.	4.55	.856	مرتفعة
2	6	تستخدم القيمة العادلة كمنهج لقياس الأصول المالية والاستثمارات العقارية.	4.35	.904	مرتفعة

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير
3	1	تعد القيمة العادلة للأدوات المالية أكثر ملاءمة مع مراعاة أساس التكلفة والعائد عند اختيار أسلوب قياس القيمة العادلة.	4.31	.856	مرتفعة
4	4	إن تحليل المعلومات المعتمدة بالقيمة العادلة تعد وسيلة قياس أسرع للقوائم المالية.	4.04	.900	مرتفعة
5	3	تزود القيمة العادلة المستثمرين بوعي ونظرة تنبؤية مستقبلية لأداء الوضع المالي في البنك التجاري.	4.03	.930	مرتفعة
6	2	يتطلب إعداد وعرض البيانات المالية وفق معيار القيمة العادلة فترة زمنية قصيرة مما قد يترتب عليه وصول المعلومات إلى مستخدمي البيانات المالية في الوقت المناسب.	4.01	.891	مرتفعة
		القياس المحاسبي للبيانات المالية ككل	4.21	.600	مرتفعة

يبين الجدول رقم (5) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (4.01-4.55) حيث جاءت الفقرة رقم (5) والتي تنص على "إن بيئة العمل في البنك التجاري الأردني مهيأة لتطبيق محاسبة القيمة العادلة مما يتيح وصول المعلومات إلى مستخدميها" بأعلى متوسط حسابي بلغ (4.55)، بينما جاءت الفقرة رقم (2) ونصها "يتطلب إعداد وعرض البيانات المالية وفق معيار القيمة العادلة فترة زمنية قصيرة مما قد يترتب عليه وصول المعلومات إلى مستخدمي البيانات المالية في الوقت المناسب" بأدنى متوسط حسابي بلغ (4.01)، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل(4.21)، وأن الانحرافات المعيارية قد تراوحت ما بين (.930-.856) حيث جاءت الفقرة رقم (3) ونصها "تزود القيمة العادلة المستثمرين بوعي ونظرة تنبؤية مستقبلية لأداء الوضع المالي في البنك التجاري" بأعلى انحراف معياري بلغ (.930)، بينما جاءت الفقرة رقم (5) ونصها "إن بيئة العمل في البنك التجاري الأردني مهيأة لتطبيق محاسبة القيمة العادلة مما يتيح وصول المعلومات إلى مستخدميها" بأدنى انحراف معياري بلغ (.856)، وبلغ الانحراف المعياري للمجال ككل (.600).

ثالثاً - تأثير الإفصاح المحاسبي عن البيانات المالية على دلالة معلومات القوائم المالية في البنوك التجارية الأردنية

جدول رقم (6)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بتأثير الإفصاح المحاسبي عن البيانات المالية على دلالة معلومات القوائم المالية مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير
1	6	تطبيق محاسبة القيمة العادلة يساعد في تسريع كشف الأخطاء والإفصاح عنها لعدم الوقوع فيها بعد ذلك.	4.63	.684	مرتفعة
2	1	التوسع في الإفصاح عن المعلومات المبنية على أساس القيمة العادلة يزيد من الثقة في المعلومات المحاسبية المنشورة.	4.25	1.014	مرتفعة
3	3	البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة التي تم الإفصاح عنها تحقق خاصية المقارنة.	4.15	.815	مرتفعة
4	2	يتم دراسة أثر الأحداث اللاحقة على قياس القيمة العادلة وإفصاحاتها في البيانات المالية.	4.12	.908	مرتفعة
5	5	يتم الإفصاح عن الذمم المدينة والذمم الدائنة بالقيمة العادلة.	4.06	1.046	مرتفعة
6	4	يتم الإفصاح عن الموجودات المالية والمطلوبات المالية بمقدار التكلفة في البنك التجاري.	3.87	1.022	مرتفعة
		الإفصاح المحاسبي عن البيانات المالية ككل	4.18	.637	مرتفعة

يبين الجدول رقم (6) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (3.87-4.63) حيث جاءت الفقرة رقم (6) والتي تنص على "تطبيق محاسبة القيمة العادلة يساعد في تسريع كشف الأخطاء والإفصاح عنها لعدم الوقوع فيها بعد ذلك" بأعلى متوسط حسابي بلغ (4.63)، بينما جاءت الفقرة رقم (4) ونصها "يتم الإفصاح عن الموجودات المالية والمطلوبات المالية بمقدار التكلفة في البنك التجاري" بأدنى متوسط حسابي بلغ (3.87)، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (4.18)، وأن الانحرافات المعيارية قد تراوحت ما بين (1.046-.684) حيث جاءت الفقرة رقم (5) ونصها "يتم الإفصاح عن الذمم المدينة والذمم الدائنة بالقيمة العادلة" بأعلى انحراف معياري بلغ (1.046)، بينما جاءت الفقرة رقم (6) ونصها "تطبيق محاسبة القيمة العادلة يساعد في تسريع كشف الأخطاء والإفصاح عنها لعدم الوقوع فيها بعد ذلك" بأدنى انحراف معياري بلغ (.684)، وبلغ الانحراف المعياري للمجال ككل (.637).

رابعًا - تأثير نتائج قائمة الدخل وقائمة المركز المالي على دلالة معلومات القوائم المالية في البنوك التجارية الأردنية

جدول رقم (7)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بتأثير نتائج قائمة الدخل وقائمة المركز المالي على دلالة معلومات القوائم المالية مرتبة تنازليًا حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير
1	7	تساعد البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة في تقدير توقيت التدفقات النقدية المستقبلية للبنك التجاري.	4.36	.945	مرتفعة
2	1	تحقق البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة خاصية التوقيت المناسب للتقارير المالية النهائية (قائمة الدخل وقائمة المركز المالي).	4.19	1.008	مرتفعة
3	9	البيانات المبنية على أساس القيمة العادلة تزود مستخدمي المعلومات بإيرادات ومصروفات البنك التجاري من خلال قائمة الدخل.	4.12	1.070	مرتفعة
4	3	تراعي إجراءات تطبيق محاسبة القيمة العادلة تغيرات القوة الشرائية لوحدة النقد.	4.07	.904	مرتفعة
5	4	تعكس البيانات المبنية على أساس القيمة العادلة صافي ربح البنك التجاري.	4.06	1.071	مرتفعة
6	2	تمثل القيمة العادلة قيمة النقد المتوقع الحصول عليه في حال تم بيع الأصل.	4.03	.977	مرتفعة
7	8	تساعد البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة المستثمرين والمساهمين في اتخاذ قرارات الاستثمار.	3.99	1.013	مرتفعة
8	6	تساعد البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة في تقدير مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية للبنك التجاري.	3.96	.944	مرتفعة
9	5	يعد استخدام معيار القيمة العادلة أكثر ملاءمة ومصداقية لاتخاذ القرارات.	3.91	1.154	مرتفعة
		نتائج قائمة الدخل وقائمة المركز المالي ككل	4.08	.708	مرتفعة

يبين الجدول رقم (7) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (3.91-4.36) حيث جاءت الفقرة رقم (7) والتي تنص على "تساعد البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة في تقدير توقيت التدفقات النقدية المستقبلية للبنك التجاري" بأعلى متوسط حسابي بلغ (4.36)، بينما جاءت الفقرة رقم (5) ونصها "يعد استخدام معيار القيمة العادلة أكثر ملاءمة ومصداقية لاتخاذ القرارات" بأدنى متوسط حسابي بلغ (3.91)، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل(4.08)، وأن الانحرافات المعيارية قد تراوحت ما بين (.904-1.154) حيث جاءت الفقرة رقم (5) ونصها"يعد استخدام معيار القيمة العادلة أكثر ملاءمة ومصداقية لاتخاذ القرارات" بأعلى انحراف معياري بلغ (1.154)، بينما جاءت الفقرة رقم (3) ونصها "تراعي إجراءات تطبيق محاسبة القيمة العادلة تغيرات القوة الشرائية لوحدة النقد" بأدنى انحراف معياري بلغ (.904)، وبلغ الانحراف المعياري للمجال ككل (.708).

تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لمعرفة إن كان هناك أثر ذو دلالة إحصائية للمتغيرات المستقلة (شفافية التقارير المالية المنشورة، القياس المحاسبي للبيانات المالية، الإفصاح المحاسبي عن البيانات المالية، نتائج قائمة الدخل وقائمة المركز المالي) على المتغير التابع (دلالة معلومات القوائم المالية) عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$). بالإضافة إلى ذلك؛ تم التأكد من إتباع البيانات التوزيع الطبيعي (Normal Distribution) والجدول (8) يبين ذلك.

جدول رقم (8)
الاختبار للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع

المتغير	قيمة الاختبار	الدلالة الإحصائية
دلالة معلومات القوائم المالية	1.198	.113
شفافية التقارير المالية المنشورة	1.048	.222
القياس المحاسبي للبيانات المالية	1.018	.251
الإفصاح المحاسبي عن البيانات المالية	.976	.297
نتائج قائمة الدخل وقائمة المركز المالي	1.008	.262
دلالة معلومات القوائم المالية في البنوك التجارية الأردنية	.622	.833

يتبين من الجدول رقم (8) أن قيمة الدلالة الإحصائية لاختبار جميع المتغيرات كان أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أن هذه المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي. وكذلك استناداً لنظرية النزعة المركزية والتي تنص إذا كان حجم العينة أكبر من (30) وله وسط حسابي (μ) وتباين (σ^2)، فإن توزيع المعاينة للوسط الحسابي تقترب من التوزيع الطبيعي. بالإضافة إلى ذلك؛ تم استخدام اختبار الارتباط الخطي بهدف التأكد من أنه لا يوجد ارتباط عال بين المتغيرات المستقلة، وذلك في الاعتماد على اختبار معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor(VIF، واختبار التباين المسموح (Tolerance) لكل متغير من المتغيرات

المستقلة، حيث يجب أن تكون المتغيرات المستقلة للنموذج مستقلة فيما بينها، وللتأكد من ذلك الغرض نستعين بهذا الاختبار الذي يعتبر أحد الطرائق للتخلص على مشكلة التعدد الخطي، مع العلم أن لا بد عدم تجاوز معامل تضخم التباين للقيمة (10)، وقيمة اختبار التباين المسموح لابد أن يكون أكبر من (0.05)، وبحساب المعاملات السابقة لكل المتغيرات المستقلة، كانت النتائج المتحصل عليها مدرجة في الجدول رقم (10) كالآتي:

يبين الجدول (9) إلى أن قيم اختبار تضخم التباين لجميع المتغيرات أقل من (10)، بينما أن قيمة اختبار التباين المسموح به لجميع المتغيرات أكبر من (0.05)، وبالتالي يمكن القول إنه لا توجد مشكلة ارتباط عال بين المتغيرات، وهذا يدل على عدم وجود ارتباط ذو أهمية إحصائية بين المتغيرات المستقلة الواردة بجدول (الارتباط)، وهذا يعزز إمكانية استخدامها في النموذج.

جدول رقم (9)
اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح لمتغيرات الدراسة

المتغيرات المستقلة	التباين المسموح Tolerance	معامل تضخم التباين VIF
شفافية التقارير المالية المنشورة	.742	1.348
القياس المحاسبي للبيانات المالية	.671	1.491
الإفصاح المحاسبي عن البيانات المالية	.574	1.743
نتائج قائمة الدخل وقائمة المركز المالي	.683	1.465

يتبين من الجدول (10) أن قيمة معامل الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع حيث بلغت قيمته (0.621)، كما تبين قيمة معامل التحديد (R^2) وأن المتغيرات المستقلة فسرت بقيمة (0.386) من التغيرات في المتغير التابع، أما معامل التحديد المعدل (Adjusted R^2) والذي يأخذ بالاعتبار الزيادة الحاصلة في درجات الحرية، وكما هو موضح أعلاه فقد بلغت قيمته (0.363) وعليه فإن المتغيرات المستقلة استطاعت أن تفسر (36.3%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع والباقي تُعزى إلى عوامل أخرى. كما يمثل الجدول (11) نتائج تحليل التباين ANOVA لاختبار معنوية نموذج الانحدار:

جدول رقم (10)
جدول ملخص النموذج[b] (Model Summary)

النموذج	R	R2	Adjusted R2	Std. Error of the Estimate
1	.621(a)	.386	.363	.434

جدول رقم (11)
نتائج تحليل التباين[b]

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	Sig
الانحدار	23.612	6	3.935	43.72	.000(a)
البواقي	9.59	106	.090		
المجموع	33.202	112			

يوضح جدول (11) تحليل التباين والذي يهدف إلى التعرف على القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق الإحصائي (F). وتم صياغة فرضياته كالآتي: الفرضية الصفرية: نموذج الانحدار المتعدد غير معنوي (لا يوجد تأثير للمتغير المستقل على المتغير التابع). الفرضية البديلة: نموذج الانحدار المتعدد معنوي (يوجد تأثير للمتغير المستقل على المتغير التابع). ومن خلال ما يبينه جدول (11) فإنه يتضح وجود معنوية عالية لاختبار(F) مقدرة بـ (43.72) وبمستوى الدلالة قُدرت بـ (Sig = 0.000) أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$)، وبهذا يكون لنموذج الانحدار ملائم لقياس العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة (شفافية التقارير المالية المنشورة، القياس المحاسبي للبيانات المالية، الإفصاح المحاسبي عن البيانات المالية، نتائج قائمة الدخل وقائمة المركز المالي) والمتغير التابع (دلالة معلومات القوائم المالية). ومن هذا المنطلق يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أن "نموذج الانحدار المتعدد معنوي (يوجد تأثير للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع)" وعليه فإنه يوجد تأثير للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع، إذ فسرت المتغيرات المستقلة ما مقداره (36.3%) من المتغير التابع. وهكذا يُمكن القول إنه يوجد على الأقل متغير مستقل واحد من المتغيرات المستقلة يُؤثر على المتغير التابع والذي يُمكن أن يكون معنوي، ويتم معرفة ذلك من خلال اختبار معنوية معاملات معادلة الانحدار المتعدد. بالإضافة إلى ذلك؛ الجدول (12) يُوضح قيم معاملات الانحدار للمقدرات والاختبارات الإحصائية لها كما هو موضح فيما يلي:

من خلال الجدول (12) فإن اختبار (t) يسعى لاختبار الفرضية التالية لمعلمة التقاطع "الحد الثابت". الفرضية الصفرية: قيمة الحد الثابت لا تساوي الصفر. الفرضية البديلة: قيمة الحد الثابت تساوي الصفر. وبالتالي من خلال ما هو موضح في الجدول رقم (12) فإن معنوية الحد الثابت (Sig = 0.001) أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) ولهذا ترفض

الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة والتي تنص أن" قيمة الحد الثابت تساوي الصفر").

اختبار الفرضية الرئيسة الأولى:

الفرضية الرئيسة الأولى: لا يؤثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على دلالة معلومات القوائم المالية في البنوك التجارية الأردنية.

جدول رقم (12)
جدول المعاملات[a] (Coefficient)

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	.Sig
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.280	367.		3.492	001.
	شفافية التقارير المالية المنشورة	358.	079.	396.	4.519	000.
	القياس المحاسبي للبيانات المالية	001.-	084.	001.-	009.-	993.
	الإفصاح المحاسبي عن البيانات المالية	281.	085.	329.	3.305	001.
	نتائج قائمة الدخل وقائمة المركز المالي	036.	070.	047.	514.	608.

يتضح من خلال قيمة R^2 أن هناك إثبات لوجود أثر لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على دلالة معلومات القوائم المالية في البنوك التجارية الأردنية.

ولاختبار الفرضية الرئيسة الأولى لا بد من مناقشة الفرضيات الفرعية الآتية:

- الفرضية الفرعية الأولى: لا تؤثر شفافية التقارير المالية المنشورة على دلالة معلومات القوائم المالية. يتضح من خلال جدول رقم (12)وجود أثر لشفافية التقارير المالية المنشورة على دلالة معلومات القوائم المالية، حيث بلغت مستوى معنوية(0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$)، وعليه فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول البديلة والتي تنص على أنه "تؤثر شفافية التقارير المالية المنشورة على دلالة معلومات القوائم المالية".ومن وجهة نظر الدارسة أن شفافية التقارير المالية المنشورة لها أثر كبير على مستخدميها من ناحية توفيرها في الوقت المناسب وبمصداقية وثقة عالية وقابليتها للمقارنة بين القوائم المشابهة وبسنوات متفاوتة.
- الفرضية الفرعية الثانية: لا يؤثر القياس المحاسبي للبيانات المالية على دلالة معلومات القوائم المالية. يتضح من خلال جدول رقم (12) عدم وجود أثر للقياس المحاسبي للبيانات المالية على دلالة معلومات القوائم المالية، حيث بلغت مستوى معنوية (0.993) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$)، وعليه فإنه يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض البديلة والتي تنص على أنه "يؤثر القياس المحاسبي للبيانات المالية على دلالة معلومات القوائم المالية". ومن وجهة نظر الدراسة أن البيانات المالية المعدة بالقيمة العادلة تساعد المستثمرين على اتخاذ قراراتهم الصائبة والسليمة والتي تبعدهم عن الوقوع في الخطأ وتزودهم بمعلومات مفيدة لتساعدهم بالتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.
- الفرضية الفرعية الثالثة: لا يؤثر الإفصاح المحاسبي عن البيانات المالية على دلالة معلومات القوائم المالية. يتضح من خلال جدول رقم (12) وجود أثر للإفصاح المحاسبي عن البيانات المالية على دلالة معلومات القوائم المالية، حيث بلغت مستوى معنوية (0.001) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$)، وعليه فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول البديلة والتي تنص على أنه "يؤثر الإفصاح المحاسبي عن البيانات المالية على دلالة معلومات القوائم المالية". ومن وجهة نظر الدارسة ضرورة الإفصاح عن البيانات المالية في التقارير المالية وذلك لكشف الأخطاء حال وقوعها، لتحقق خاصية الثقة والمصداقية والمقارنة.
- الفرضية الفرعية الرابعة: لا تؤثر نتائج قائمة الدخل وقائمة المركز المالي على دلالة معلومات القوائم المالية. يتضح من خلال جدول رقم (12) عدم وجود أثر لنتائج قائمة الدخل وقائمة المركز المالي على دلالة معلومات القوائم المالية، حيث بلغت مستوى معنوية (0.608) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$)، وعليه فإنه يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض البديلة والتي تنص على أنه " تؤثر نتائج قائمة الدخل وقائمة المركز المالي على دلالة معلومات القوائم المالية". من وجهة نظر الدارسة أن البيانات المالية تزود المستخدم بالوضع المالي للبنك بنتائج الأعمال من أرباح وإيرادات وتدفقات نقدية مستقبلية، وتقارير منشورة تفيد مستخدميها كلاً حسب حاجته من المعلومات. وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين، والجدول (13) يوضح ذلك.

يتبين من الجدول (13) الآتي:

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) تعزى لأثر المؤهل التعليمي، حيث بلغت قيمة (F) 2.926 وبدلالة إحصائية بلغت 0.058.

تعني بأنه أفراد عينة المجتمع أغلبيتهم من حملة درجة الدراسات العليا مما يعني أن هؤلاء الأفراد أجابوا عن أسئلة الاستبانة بقناعة تامة وبمصداقية عالية.

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) تعزى لأثر سنوات الخبرة، حيث بلغت قيمة(F) 4.449 وبدلالة إحصائية بلغت 0.006، ولبيان الفروق الزوجية الدالة إحصائيًا بين المتوسطات الحسابية تم استخدام المقارنات البعدية بطريقة شفيه كما هو مبين في الجدول (14).

جدول رقم (13)

تحليل التباين لأثرالمتغيرات الديموغرافية على تأثير الاختلافات في تقييم أفراد العينة على دلالة معلومات القوائم المالية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
المؤهل التعليمي	1.593	2	.796	2.926	.058
سنوات الخبرة	3.633	3	1.211	4.449	.006
التخصص العلمي	.621	2	.311	1.141	.324
الشهادات المهنية	.529	3	.176	.648	.586
الشاغل الوظيفي	.144	2	.072	.265	.768
الخطأ	27.223	100	.272		
الكلي	33.202	112			

تعني بأن أفراد عينة المجتمع أغلبيتهم تميزوا بسنوات خبرة طويلة من 5-10 سنوات مما يعطي مؤشرات إيجابية تدل على مدى الخبرة الواسعة للإجابة عن أسئلة الاستبانة.

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) تعزى لأثر التخصص العلمي، حيث بلغت قيمة(F) 1.141 وبدلالة إحصائية بلغت 0.324.

تعني بأن أفراد عينة المجتمع أغلبيتهم حملة الشهادة بتخصص المحاسبة مما يدل على أن هؤلاء الأفراد مدركين للغاية التي تسعى إليها الدراسة، لأن التخصص يدل على مدى توافق أسئلة الدراسة مع الهدف المنشود من الاستبانة.

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) تعزى لأثر الشهادات المهنية، حيث بلغت قيمة (F) 0.648 وبدلالة إحصائية بلغت0.586.

تعني بأن أفراد عينة المجتمع أغلبيتهم على وعي وإدراك وتقدم متطور وبشكل سريع من خلال الدورات العالمية حيث تميزوا بحملة شهادة المحاسب القانوني مما يدل على أنه الرجل المناسب في المكان المناسب، وهذا يدل على أن إجاباتهم عن أسئلة الاستبانة كانت على مستوى عالي من الثقة والمصداقية.

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) تعزى لأثر الشاغل الوظيفي، حيث بلغت قيمة (F) 0.265 وبدلالة إحصائية بلغت 0.768.

تعني بأن أفراد عينة المجتمع أغلبيتهم يعملوا بوظيفة محاسب أي مما يدل على الاختيار الصحيح لتعبئة الاستبانة من أفراد مدركين أهمية المعلومات التي تم تعبئتها للإجابة عن أسئلة الاستبانة.

يتبين من الجدول (14) وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين فئة الخبرة أقل من 5 سنوات من جهة وكل من فئتي الخبرة من10 إلى أقل من 15 سنة وأكثر من 15 سنة من جهة أخرى، وجاءت الفروق لصالح فئة الخبرة أقل من 5 سنوات.

جدول رقم (14)

المقارنات البعدية بطريقة شفيه لأثرسنوات الخبرة

البيانات	المتوسط الحسابي	اقل من 5 سنوات	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	من10 إلى أقل من 15 سنة	أكثر من 15 سنة
اقل من 5 سنوات	4.48				
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	4.03	.45			
من10 إلى أقل من 15 سنة	3.95	.53*	.08		
أكثر من 15 سنة	3.98	.49*	.04	.03-	

النتائج

من خلال تحليل الإجابات واختبار الفرضيات، بينت نتائج الدراسة أن هناك أثر لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على دلالة معلومات القوائم المالية في البنوك التجارية الأردنية ونذكرها على النحو الآتي:

1- هناك أثر يدل على إن البيانات المالية التي تنشر في التقارير المالية بالقيمة العادلة للعمليات المحاسبية لها أثر كبير وملموس على قرارات الائتمان التي تتخذ من قبل المستثمرين، ولكن هذه التقارير لا تنشر في التوقيت المناسب. وقد تبين للباحثين أن البيانات المالية المنشورة في التقارير الدورية يستفيد منها المستثمر وبشكل كبير لتساعده في الوصول إلى القرارات الناجحة متفقه مع دراسة (Doorgakunt, 2019)، كما وتبين أن هناك ضعف في وصول البيانات المالية في وقتها المناسب (Altawalbeh, 2020).

2- هناك أثر يدل على إن تطبيق القيمة العادلة يساعد البنوك التجارية في اكتشاف الأخطاء المحاسبية والمالية بل والإسراع في رصد هذه الأخطاء وفي الأحيان قبل الوقوع بها، مما يساعد في معالجتها لعدم الوقوع بها. تبين للباحثين أن محاسبة القيمة العادلة تساعد في اكتشاف الأخطاء بوقتها المناسب ومعالجتها دون الوقوع بها مرة أخرى، هذا ما أكده كل من (Chea, 2011)، (الطويل، 2018) و(السرطاوي وآخرون، 2019) بأن البيانات المالية تساعد في كشف المعلومات التي تهم المستثمر وترشده إلى الطريق الصحيح.

3- هناك أثر يدل على إن تطبيق محاسبة القيمة العادلة يساعد البنوك التجارية في تقدير الأرباح المستقبلية، ومعرفة الوقت المناسب لتقدير هذه الأرباح سواء أكانت حالية أو مستقبلية، واستثمار هذه التوقعات للتنبؤ بكيفية المعاملة مع هذه التوقعات لصالح البنك التجاري. تبين للباحثين أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة يساعد البنوك التجارية في تقدير أرباحها المتوقعة، هذا ما يتفق مع دراسة (Christensen & Nikolae, 2013) و(Elsiefy & ElGammal, 2017) من تحديد كمية رأس المال وقياس المخاطر في بورصة الأوراق المالية.

التوصيات

بناءً على النتائج السابقة توصي الدارسة بضرورة الاهتمام وتطوير محاسبة القيمة العادلة ودعمها من الشركات والبنوك والعمل على ترسيخها والترشيد بمزايا وإيجابيات القيمة العادلة. كما يجب على معدي البيانات المالية بالقيمة العادلة مراعاة التوقيت المناسب في إعداد وعرض هذه المعلومات لإيصالها إلى مستخدميها في الوقت المناسب من أجل اتخاذ القرار المناسب. بالإضافة إلى أنه يجب على معدي القوائم المالية بالقيمة العادلة إن يكونوا على درجة عالية من الكفاءة، وتدريبهم بشكل مستمر والرقابة عليهم من قبل الجهات المسئولة في البنك التجاري، وإخضاعهم إلى الاختبارات لتأكد من قدراتهم الأدائية.

المراجع

أولًا - مراجع باللغة العربية:

- السرطاوي، عبد الفتاح سعيد؛ عساف، نافع أحمد؛ حسان، عادل عيسى. (2019). «التحديات التي تواجه مدققي الحسابات في فلسطين عند القياس بالقيمة العادلة: دراسة ميدانية للضفة الغربية»، ***مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية***، ع 1، مج19. ص ص 69-116. الزرقاء: جامعة الزرقاء.
- الطويل، عصام محمد. (2018). «آراء مستخدمي القوائم المالية عن مدى تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS13) في البنوك التجارية العاملة في فلسطين»، ***مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية***، ع 2، مج 15. ص ص 365-400. الشارقة: جامعة الشارقة.
- القضاة، غسان مصطفى. (2014). «محاسبة القيمة العادلة بين البراءة والاتهام في الأزمة المالية العالمية»، ***المجلة العربية للدراسات الشرعية والقانونية***، ع 1. ص ص 1-24. الرياض: معهد الملك سلمان للدراسات والخدمات الاستشارية.
- النجار، جميل حسن. (2013). «أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية: دراسة تطبيقية من وجهة نظر مدققي الحسابات والمديرين الماليين»، ***المجلة الأردنية في أدارة الإعمال***، ع 3، مج9. ص ص 465-493. عمان: الجامعة الأردنية.
- جعارة، أسامة عمر. (2012). «المعلومات المتعلقة بمعايير محاسبة القيمة العادلة: الملاءمة والموثوقية ومشكلات التطبيق»، ***مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية***، ع 29، مج 2012. ص ص 189-208. بغداد: جامعة بغداد.
- جمعة، أحمد حلمي؛ وخنفر، مؤيد راضي. (2007). «المدقق الخارجي وتقديرات القيمة العادلة: دراسة تحليلية استطلاعية في مكاتب التدقيق الأردنية الكبرى». ***المجلة الأردنية في إدارة الإعمال***، ع 4، مج3. ص ص 1-27. عمان: الجامعة الأردنية.
- جمعة، هوام؛ وآدم، حديدي. (2014). "أثر وإمكانية تطبيق محاسبة القيمة العادلة في المصارف الإسلامية"، ***مجلة دراسات اقتصادية إسلامية***، ع2، مج 20. ص ص 56-126. جدة: المعهد الإسلامي للبحوث التدريب.
- جمعية البنوك في الأردن ABJ. (2015). "التقرير السنوي"، ***مجلة جمعية البنوك في الأردن***، ع 4، مج37. ص ص 1-109. عمان: جمعية البنوك في الأردن.
- صالح، رضا إبراهيم. (2009). «أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة العالمية»، ***كلية التجارة للبحوث العلمية***، ع 2، مج46. ص ص 37-98. الإسكندرية: كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

ثانيًا - مراجع باللغة الأجنبية:

- Altawalbeh, M. A. F. (2020). "The impact of fair value accounting on information asymmetry: Evidence from jordanian banking sector", ***International Business Research***, 13 (9), 1-55.
- Ball, R., Li, X. & Shivakumar, L. (2015). "Contractibility and transparency of financial statement information prepared under IFRS: Evidence from debt contracts around IFRS adoption", ***Journal of Accounting Research***, 53 (5), 915-963.
- Beaver, W. & Venkatachalam, M. (2003). "Differential pricing of components of bank loan fair values", ***Journal of Accounting, Auditing & Finance,*** 18 (1), 41--68.
- Camfferman, K. & Zeff, S. A. (2015). ***Aiming for Global Accounting Standards: The International Accounting Standards Board, 2001-2011***. Oxford University Press, USA, 1-690.
- Chea, A. C. 2011. "Fair value accounting: Its impacts on financial reporting and how it can be enhanced to provide more clarity and reliability of information for users of financial statements", ***International Journal of Business and Social Science***, 2 (20), 12-19.

- Chen, W.; Tan, H. T. & Wang, E. Y. (2013). "Fair value accounting and managers' hedging decisions", ***Journal of Accounting Research***, 51 (1), 67-103.
- Christensen, H. B. & Nikolaev, V. V. (2013). "Does fair value accounting for non-financial assets pass the market test2", ***Review of Accounting Studies***, 18 (3), 734-775.
- DeFond, M.; Hu, J.; Hung, M. & Li, S. (2020). "The effect of fair value accounting on the performance evaluation role of earnings", ***Journal of Accounting and Economics***, Nov 1;70 (2-3):101341.
- Doorgakunt, L. D. B. (2019), "Fair value hierarchy in financial instruments disclosure-do audit committee and internal audit matter?", ***International Journal of Corporate Governance***, 10 (2), 113-133.
- Ehalaiye, D.; Tippett, M.; van Zijl T. (2020), "The impact of SFAS 157 on fair value accounting and future bank performance", ***International Journal of Accounting & Information Management***, Available on Emerald Insight at: https://www.emerald.com/insight/1834-7649.htm
- Elsiefy, E. & ElGammal, W. (2017), "The effect of using fair value accounting on fundamental analysis: Some evidence from the emerging economies", **The Journal of Developing Areas**, 51 (3), 103-121. Areas, 51 (3), 103-121.
- Financial Accounting Standard Board. (2015). ***Eliminates Requirement to Categorize Certain Investments in the Fair Value Hierarchy***, ey.com/us/accountinglink. Oclock: 1.15, 3/8.
- Financial Accounting Standards Board. (2006). ***Fair Value Measurements***, Statement of Financial Accounting Standards No. 157, FASB, Norwalk; CT.
- Gassen, J. & Schwedler, K. (2010), "The decision usefulness of financial accounting measurement concepts: Evidence from an online survey of professional investors and their advisors", ***European Accounting Review***, 19 (3), 495-509.
- Giner, B.; Allini, A. & Zampella, A. (2020), "The value relevance of risk disclosure: An analysis of the banking sector", ***Accounting in Europe***, 17 (2), 129-157.
- Griffin, J. B. (2014). "The effects of uncertainty and disclosure on auditors' fair value materiality decisions", ***Journal of Accounting Research***, 52 (5), 1165-1193.
- Hassan, O. A. & Marston, C. (2019), "Corporate financial disclosure measurement in the empirical accounting literature: A review article", ***The International Journal of Accounting***, 54 (02), 1950006.
- He, L. Y.; Wright, S. & Evans, E. (2018). "Is fair value information relevant to investment decision-making: Evidence from the Australian agricultural sector?", ***Australian Journal of Management***, 43 (4), 555-574.
- Herrmann, T.; Herrmann, T. & Reibold. (2019). ***Decision Usefulness of Additional Fair Value Disclosures***. Springer Fachmedien Wiesbaden, 189.
- IFRS 13. (2013). ***Fair Value Measurement***. London: IASB, 1-70
- Jaggi, B.; Winder, J. P. & Lee, C. F. (2010), "Is there a future for fair value accounting after the 2008–2009 financial crisis?", ***Review of Pacific Basin Financial Markets and Policies***, 13 (03), 469-493.
- Khazali, J.; Almwalla, M. & Alomari, A. (2014), "The application of international accounting standard no. (39), recognition and measurement of financial instruments by jordanian financial institutions", ***The Arab Journal of Accounting***, 17 (02), 9-29
- Magnan, M.; Menini, A. & Parbonetti, A. (2015), "Fair value accounting: information or confusion for financial markets?", ***Review of Accounting Studies***, 20 (1), 559-591.

- Ryan, G. Stephen. (2008). ***Fair Value Accounting: Understanding the Issues Raised by the Credit Crunch, For the Council of Institutional Investors***. New York University, 1-27.
- Sekaran, U. and Bougie, R. (2016), ***Research Methods for Business: A Skill Building Approach***. 7th edition, New Jersey: John Wiley, 448.
- Skoda, M. & Bilka, P. (2019). "Fair value in financial statements: Advantages and disadvantages", Studia Universitatis "Vasile Goldiş", ***Arad Seria Ştiinţe Economic***e, 22 (2/2012), 1-8.
- Tang, V. W. (2019), "The role of accounting and the debate between historical cost and fair value", ***Accounting, Economics, and Law: A Convivium***, 9 (1), 1-3.

The Impact Applying of Fair Value Accounting on the Financial Statements Information Indicators in Jordanian Commercial Banks

Mohammad Naser Hamdan
Associate Professor
mohd_naser78@yahoo.com

Fatima Ghalib AL-Khawaldeh
Researcher
fatma_s2014@yahoo.com

Accounting Department
Faculty of Economics and Administrative Sciences
Al al-Bayt University
Jordan

ABSTRACT

This study aims to demonstrate the impact of application fair value accounting on the significance financial statements information at Jordanian Commercial Banks, and define the impact of reporting based on fair value, which discloses financial data to its users, the impact of these data on the income statements and balance sheet.

To achieve the goals of the study, the researchers depended on secondary sources represented in books, bank's published reports, references, theoretical and experimental researches, researches and periodicals. On the other hand, primary source by conducting a scientific questionnaire, the community of the study consisted of the financial statements' preparers. The researchers have distributed, only (113) questionnaires were analyzed statistically, representing (30%) of the total distributed questionnaires.

The results of the study showed that there is an impact of fair value accounting application on the financial statements information significance at Jordanian Commercial Banks, the study found that published financial statements of fair value is useful in giving accounting information of high level of creditability and reliability, and help in discovering financial faults, based on that. The study recommended the necessity of paying attention, developing, supporting and establishing fair value accounting by the specialized authorities, and to instruct the features and advantages of the fair value, to make brochures and conduct conferences and seminars to make aware of fair value accounting.

Keywords: *Accounting Fair Value, Financial Statements, Commercial Banks.*